

مخطوطات ووثائق دير سانت كاترين

بشبه جزيرة سيناء

قامت ، أوائل عام ١٩٥٠ ، بعثة مصرية أمريكية لتصوير مخطوطات دير سانت كاترين بشبه جزيرة سيناء ، وكانت أحد الذين ساهموا ببعض الأعمال مع تلك البعثة . وأجمل هنا ملحوظات شخصية سريعة على ما تناولته يداى من ذلك التراث :

١ - أقدم المخطوطات العربية :

ترجع أقدم مخطوطتين شاهدتهما بالدير إلى القرنين الثالث والرابع الهجرى . والأولى نسخة من الأناجيل الأربعة : متى ومرقس ولوقا ويوحنا ، مكتوبة بالخط الكوفى وتاريخها المحرم سنة ٢٨٤ . وهى مجلدة تجليداً متقناً ومكتوبة بالحبر الأحمر والحبر الأسود . ويقتصر الحبر الأحمر على كتابة عناوين الأناجيل والصلوات ومواقيت قراءتها . ويلى الأناجيل فى هذه المخطوطة مقالان : أحدهما لاوسيل أبو قررة والثانى لباسليوس القديس . وتنتهى المخطوطة هكذا : « وكتب المسكين فى أشهر العجم فى أول شهر اذار ، ويكون من حساب سنى العالم على ما تحسبه كنيسة بيت المقدس القيامة المجيدة من سنة ستة آلاف وثلثمائة وتسعة وثمانين سنة ؛ ومن سنى العرب فى شهر المحرم من سنة أربع وثمانين ومايتين سنة . رحم الله من قرأ ومن كتب ، ووهب للمقتنى الفهم والحفظ للوصايا آمين » .

والمخطوطة الثانية أربعة أناجيل مكتوبة كذلك بالخط الكوفى وتاريخها ذى القعدة سنة ٣٩٢ هـ . وشغلت الأناجيل النصف الأول من المخطوطة ، أما النصف الثانى فرسالة عنوانها « برهان يدل على أن الخلق إله يكسر قول الدهريين الذين يزعمون أنه ليس الله » وفى نهاية المخطوطة تاريخ كتابتها واسم كاتبها ،

وجاء في ورقة ملصقة بتلك المخطوطة ومكتوبة بخط أسقف الدير أن القمر والشمس كسفتا في الرابع عشر والثامن والعشرين من شهر رجب سنة ٥٣٨٠هـ.

٢ - حجج شرعية :

تكون مجموعة الحجج الشرعية الجانب الأكبر من وثائق مكتبة الدير . وهي في ذاتها دراسة طريفة للتعامل بين الناس ، وللصنيع المستخدمة في تحرير العقود من العصر الفاطمي إلى العصر العثماني . وهذه الحجج مكتوبة من الوجه والظهر ، فإذا ضاقت الحجة عن أن تتسع لتملك جديد ، أضيف إليها درج آخر من الورق ... وهكذا . ويبلغ أطول هذه الحجج ٢٥ متراً تقريباً ، أما العرض فيتراوح بين ٢٠ و ٣٠ سم تقريباً . ومنذ العصر العثماني ، أخذت الحجج الشرعية شكلاً موحداً ، هو درج من الورق ، يبلغ متوسط عرضه ٢٥ سم ومتوسط طوله ٨٠ سم ومكتوب من وجه واحد وصادر من أحد المحاكم الشرعية المعروفة وقتذاك بالقاهرة « المحروسة » . وجرت عادة قضاة الشرع « الشريف » ، في العهد العثماني أن يوقعوا على الحجج بأختامهم لا بإمضاءاتهم ، الأمر الذي لم يكن ملحوظاً فيما مضى . ويتضح من هذه الحجج أن القضاء في العهد العثماني لم يقتصر على الاحناف بل كان القضاة من أهل المذاهب الأربعة جميعاً .

٣ - الورق والخط :

تكاد لا تضم تلك الحجج شيئاً مكتوباً على البردي ، إذ كلها على الورق . ولم يستخدم الرق إلا في كتابة المخطوطات ، اللهم إلا وثيقة واحدة تتضمن اتفاقاً بين العرب والرهبان . وقد تعددت أحجام الورق وأنواعه أما الخطوط المستعملة فتختلف أقلامها بين الحسن والردىء وبين الرفيع والسيمك . ونشير هنا إلى استخدام الترقيم القبطي في المخطوطات العربية ، وليس هذا بغريب إذا علمنا أن تلك المخطوطات عبارة عن أناجيل وأدعية وصلوات كنسية .

٤ - مخطوطات من لغتين :

ونرى في كثير من المخطوطات الجمع بين النصين العربي واليوناني في

عمودين متقابلين من صحيفة واحدة أو في صحيفتين متقابلتين . والخط العربي المستخدم في تلك المخطوطات هو الخط الكوفي ، ولما كانت اللغة اليونانية هي الأصل في تلك المخطوطات وهي كما نعلم تبدأ من الجانب الأيسر للمخطوطة فقد كتبت النصوص العربية هي الأخرى من الجانب الأيسر .

٥ - رسوم ذات طابع إسلامي :

ويلاحظ أن الرسوم التي تزين كثيراً من المخطوطات اليونانية ذات طابع إسلامي يستطيع الباحث أن يحدد عن طريقها العصر الذي كتب فيه المخطوط . والواقع أن هذه الظاهرة تستحق العناية والدرس لأهميتها بالنسبة للعلاقات الفنية المتبادلة بين فنون الشرق الأدنى وتأثير كل منها على الآخر . ولا يبعد أن يكون مزخرفوا هذه المخطوطات من المسلمين وأن هؤلاء قاموا بهذا العمل للرهبان . أو أن تكون من صناعة مزوقين مسيحيين عملوا في هذا الفن لحساب المسيحيين والمسلمين على السواء .

٦ - مخطوطات مغسولة :

من الأمور المعروفة في العصور السابقة ، التجاء البعض إلى غسل المخطوطات وإعادة الكتابة عليها ولا يكون ذلك ميسوراً بالطبع إلا حين يكون النص القديم مكتوباً على الرق ؛ فتغسل الصحيفة من الحبر القديم لتكون معدة للكتابة عليها من جديد . وفي مجموعة سانت كاترين مخطوطات كثيرة من هذا النوع . وتبدو بين سطور بعض الصفحات كلمات من الكتابة السابقة .

٧ - حشو جلود الكتب بالبردي :

اكتشف الدكتور جاريت أحد أعضاء البعثة أن واحداً من المجلدات الضخمة حشيت جلده السميكة بطبقات من ورق البردي ذي الكتابات . وأثار ذلك اهتمام الجميع ولكن لم يكن من السهل الاستمرار في البحث دون الاضرار بجلدة المخطوطة ولعل الإشارة إلى هذه الظاهرة هنا توجه الانتباه إلى أمثالها .

أحمد

توقيع الخليفة الفائز الفاطمي

قطر

توقيع السلطان قطر

س

توقيع السلطان بيبرس

توقيع السلطان

توقيع السلطان قلاون

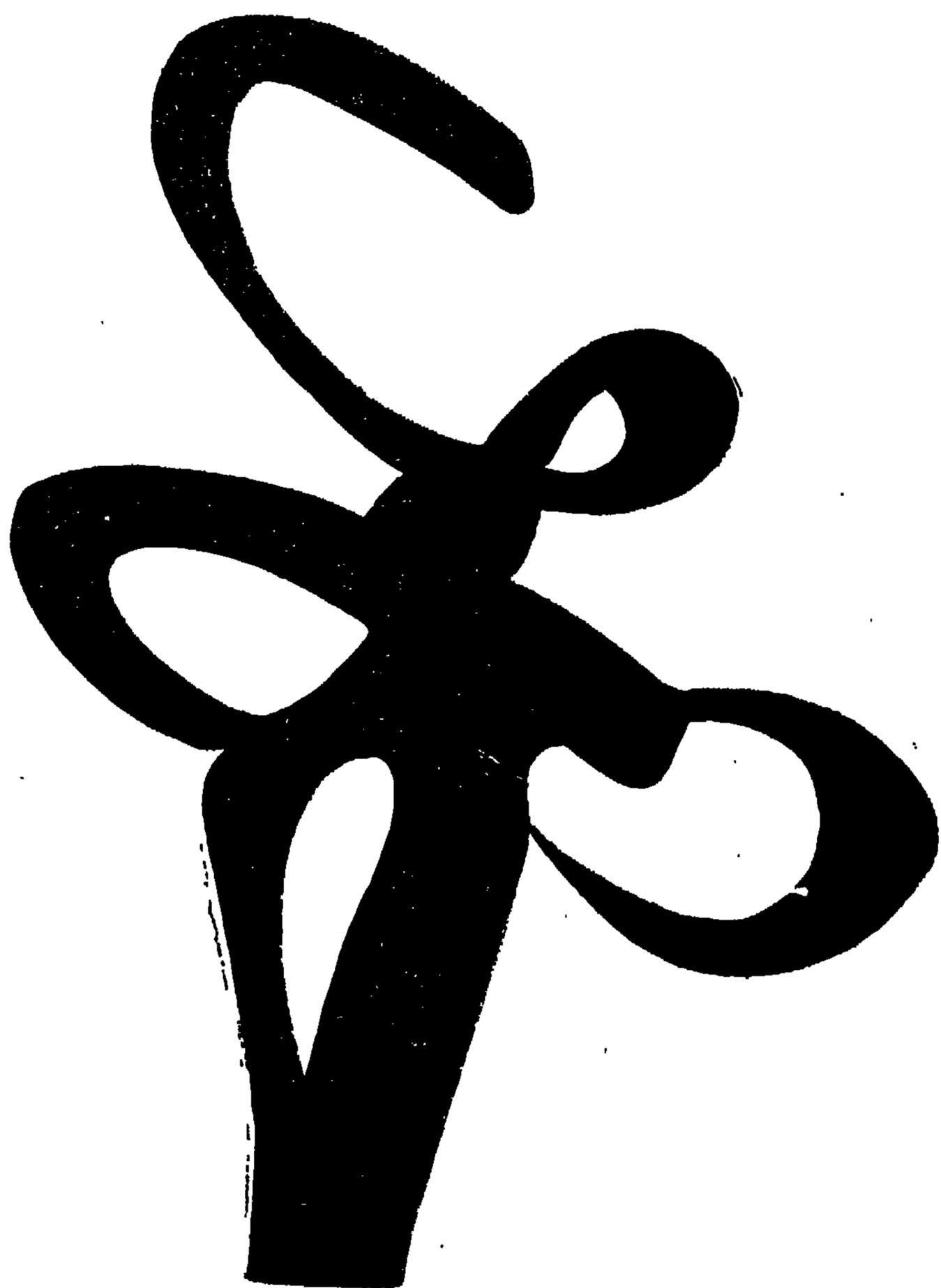
توقيع السلطان حسن

توقيع السلطان حسن

توقيع السلطان محمود شيخ

توقيع السلطان محمود شيخ

توقيع السلطان جيق



توقيع السلطان خورشيد

خ



توقيع السلطان قایتبای

توقیع جانی بک

توقیع جانی بک

توقیع

توقیع اقبردی

٨ - تعدد لغات المجموعة :

المخطوطات والوثائق التي تضمها مجموعة الدير مكتوبة بعدة لغات وأكثرها اليونانية ، ثم العزية والسريانية والجورجية والتركية والسلافية والقبطية والحبشية على هذا الترتيب . ويدل تعدد لغات المخطوطات على تعدد القوميات التي عاشت بالدير في مختلف العصور .

٩ - التوقيعات السلطانية :

ومن أهم ما تضمنه تلك المجموعة عدد من المنشورات الرسمية أو الديوانية يرجع أقدمها إلى العصر الفاطمي وعليها توقيعات أوعلامات الخلفاء والسلاطين . وهذه المنشورات تحتوي على أوامر إلى الحكام لرعاية شئون رهبان الدير وتأمين سلامة أرواحهم وأموالهم ورد عدوان المعتدين عنهم .

ويبدأ المنشور عادة بالبسملة يتلوها عبارة تتضمن موضوع المنشور وكل ذلك في سطرين ويأتي بعد هذين السطرين فراغ كبير (حول ٢٠ × ٢٥ سم) مخصص للعلامة السلطانية ، يليها نص المنشور ، ثم يذيل بتاريخ الاصدار وتوقيعات رجال الديوان .

وعلى صحيفة ٤ ومايلها أمثلة من تلك التوقيعات السلطانية بحجمها الطبيعي ، منقولة عن أصولها المحفوظة بمكتبة الدير .

وعلى سبيل المثال ، أعرض هنا قراءة لأحد تلك المنشورات ، وهو من أقدم ما تضمنه مجموعة الدير ويرجع إلى عصر الخليفة الفاطمي الفائز ، وتاريخه : ربيع الثاني سنة ٥٥١ هـ . وطوله ٤٨٨ سم وعرضه ٢١ سم ونصه كما قرأته كالآتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

منشور مقدم بمكتبة فتي مولانا

(الحمد لله على نعمه)

وسيدنا الإمام الفائز بنصر الله

أمير المؤمنين صلوات الله عليه وعلى

آبائه الطاهرين وأبنائه المنتظرين ،

السيد الأجل الملك الصالح ناصر الأئمة
كاشف الغمة ، أمير الجيوش سيف الإسلام
غياث الأنام كافل قضية المسلمين
وهادى دعاة المؤمنين أبو الغارات
طلّاع الفايزى وتضمينه :

إنه لما كان من شيمنا إزالة المحدثات
وتعفية آثارها والمنع من الاستمرار
عليها وتأكيد أفكارها ، بدعائه من
يحتوى عليه نطاق مملكتنا من أهل الذمة
واعتمادهم بما نسبغ عليه ملابس
الحنو والرحمة ، ليتساوى فى عدلنا
الصغير والكبير ، ونشملهم من حسن
مطربنا ما يسهل عليهم من المطالب
كل مستصعب عسير . وأنهى
إلى حضرتنا استضرار اسطوانة أسقف
طور سينا بما يقصده به الولاية من
الاجحاف ، ويعتمدونه من الحيف والاعتساف
ويلتمسونه من جهته من رسم أحدثوه وهو
عشرة دنانير . . . ؟ . . . وان ذلك
قد قضى له ولمن معه من الرهبان بالاضرار ،
واجحف به وبهم التمدادى عليه والاصرار ،
أنكرنا ذلك على معتمديه ، وذمناه من
قصد قاصديه ، وخرج أمرنا بإبداع هذا
المنشور ، الأمر بإزالة هذا الرسم وتعفيته
والمنع من التماسه من هذا الأسقف ، والحذر
من تناوله من جهته ، واعتماده بالرعاية

والملاحظة والمعونة والمرافدة ، والمبالغة
في إعزاز جانبه وتسهيل مطالبه
والتحذير من تكليفه أو أحد من رهبانه مغرماً
أو خسارة ، واجرائه على الأوامر المرضية
والأوضاع المختارة .
فمن قرأه أو قرىء عليه من كافة الامرا
الولاية بالحصون الطورية أدام الله . . . ؟
فليعمل بالمثل فيه ولينتأى ما يوجبه
حكمه ويقتضيه ، ويحذر من تجافيه
وتعديده و ؟

(التاريخ)
(امضاءات رجال الديوان)

١٠ - العلامات المائية والدمغات العثمانية :

وأشكال العلامات المائية على الورق ، ولاسيما في وثائق العصور المتأخرة ،
عديدة ومتنوعة وتدعو إلى الاهتمام لأنها تحدد الجهة التي صنع بها الورق أو جهة
الاستيراد ، وهذا هام بالنسبة للعلاقات التجارية في تلك المدة .

وقد تبينت على إحدى وزقات الدمغة وهي حجة مؤرخة : الخميس
٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٧٣ هـ ، درعاً بيضاوية تضم داخلها ثلاثة نجوم وفوق
الدرع رسم تاج ويعلو التاج هلال أما أسفل الدرع فقد لحت الحرفين VC في
هذا الموضع ، وبالبحث ظهر أنها العلامة المائية للورق المصنوع في البندقية
أواخر القرن الثامن عشر الميلادي .

وتختلف العلامة المائية بالنسبة لمصدر استيراد الورق ، وقد يختلف
الورق كذلك بالنسبة لطبيعة العقد المدون عليه ؛ فقد شاهدت علامات مائية
على الأوراق الخاصة بالبيع والشراء تغاير تلك التي توجد على عقود الإيجار
أو أوراق الضمان أو المبادلة .

وتختلف كذلك قيمة الدمغة المحصلة عن العقود ، باختلاف القيم المذكورة .
في العقد ، فتوجد أوراق دمعها أربعون قرشاً ، وهناك حجة شرعية بمبلغ
يزيد عن مائة ألف قرش ، دمعها مائة وخمسون قرشاً ، وعلى هذه الحجة علامة
مستديرة جاءت بداخلها عبارة « ورقة مصرية » وتاريخ هذه الحجة ١٢٧٣ هـ .
وفي ورقة أخرى قسمت العلامة المستديرة إلى ثلاث مناطق متساوية ، كتبت
في كل منطقة منها كلمة : أوراق - تمغاي - مصرية . ويرجع تاريخ هذه
الورقة إلى عام ١٢٦١ هـ .

١١ - أختام عند فواصل الورق :

ويلاحظ على الحجج والمستندات الرسمية التي ترجع إلى عهد الغوري ،
وجود أختام مستديرة بحجر بنفسجي اللون عند فواصل الأدراج ، وتحمل هذه
الأختام العبارة التالية : السلطان الملك الأشرف قانصوه الغوري - عز نصره .
وثمة ظاهرة جديدة في عصر الغوري ، وهي استخدام الناس للأختام
الأمري الذي لم يكن شائعاً في حجج العصر المملوكي ثم صار واسع الشيوع في
العصر العثماني .

١٢ - العبارات الإسلامية والتاريخ الإسلامي :

وتضم مجموعة الدير عدداً من الرسائل الخاصة المتبادلة بين مسيحيين ،
ومع ذلك فهي تبدأ بعبارة بسم الله الرحمن الرحيم أو بالحمد لله وحده أو بعبارات
دعائية مثل فسح الله تعالى في أجله ، إلى جانب تأريخ الخطاب بالتاريخ الهجري .
ومن أمثلة ذلك الخطاب الموجه من ميخائيل مانولى إلى وكيل الدير بتاريخ
١٢ رجب سنة ١٢٦٠ هـ .

١٣ - فتاوى يامضاء شيوخ الإسلام :

وتوجد بالدير مجموعة كبيرة من الفتاوى الصادرة عن شيوخ الإسلام
وشيوخ المذاهب والموقع عليها بامضاءاتهم ونقرأ من بين تلك الامضاءات أسماء
الشيخ أحمد الشيمي الحنفي ، والشيخ الشرقاوي والشيخ أحمد الحماني والشيخ

الدمهورى والشيخ أحمد المقدسى الحنبلى والشيخ حسن الجداوى المالكى والشيخ عبد الباسط السندیونى والشيخ محمد الحنبلى الحريرى والشيخ على اللقانى والشيخ محمد الأحمدى الشافعى والشيخ أحمد الراضى المالكى والشيخ الشبراخيتى .

وبعض هذه الفتاوى خاص بمسجد الدير وخدمته ، وبعضها خاص بأوقاف الدير والنظارة عليها ، وبعضها خاص بحکم الإسلام فیمن يتعرض للربان بالأذى .

وتمت فتوى غیر مؤرخة تتلخص فی أن عالماً مالکياً أفتى برأى فی مسألة من مسائل الطلاق والميراث . فسأل سائل : وهل يجوز الأخذ برأى المالکى فی تلك المسألة أم لا يجوز ؟ وأجاب على هذا السؤال اثنان من العلماء ، وقالوا يجوز الأخذ بفتوى العالم المالکى .

١٤ - معلومات أثرية هامة :

وتحتوى الخطابات والوثائق والحجج الشرعية المحفوظة بالدير جانباً من المعلومات الهامة عن الآثار المعاصرة لتلك المستندات ، إذ یجىء اسمها بكثرة حين ذکر حدود المكان المباع أو المشترى أو عند ذکر الأوقاف وتحديد النظر عليها أو عند الإشارة إلى المكان الذى حررت فيه الحججة الشرعية . فنجد فی إحدى الحجج أن مئذنة المسجد القائم وسط الدير - وهو من العهد الفاطمى - زید فی ارتفاعها سنة ٥٧٠٠هـ وأن محاکم الشرع الشریف كانت تعقد فی القاهرة فی الجامع الطولونى وجامع الحاکم وجامع الصالح طلائع والمدرسة النجمية والمدرسة الکاملية والمدرسة المسلمية والجامع القوصونى . ومعنى هذا أن تلك المباني كانت حتى العصر العثمانى صالحة لأن تكون أماکن عامة وان الخراب لم یکن تطرق إليها بعد .

وجاء فی تلك الوثائق أن المدرسة المسلمية - وأنشأها أحد التجار حوالى ٧٧٦هـ - كانت مقراً لمجلس الشرع ، وأن عقد رسمياً وقع بها عام ٩٣٧هـ . وقد تكون استمرت قائمة البناء بعد ذلك بكثير لو أن هناك حججاً أو وثائق أخرى یمكن الاستشهاد بها على ذلك . أما المدرسة الکاملية وهى دار الحديث

التي بناها السلطان الكامل الأيوبي ، ففي تلك الوثائق ما يدل على أنها كانت سليمة البناء حتى ١٠٢٦ هـ . ويبيء كثيراً اسم المدرسة الصالحية أو الصالحية النجمية ، وآخر التواريخ الدالة عليها هو ١٢١٠ هـ .

ومثل هذه المعلومات يهتم الأثرى الباحث . وحبذا لو أتاحت الفرصة لقراءة أمثال هذه الحجج في الدفترخانة المصرية ووزارة الأوقاف لإخراج المعلومات الدقيقة التي بن سطورها للحياة والنور .

١٥ - المستخرجات الرسمية :

وتوجد مجموعة صغيرة من مستخرجات رسمية من تاريخ متأخر ، منقولة عن أصولها المحفوظة بالقاهرة وكلها خاص طبعاً بشئون الدير وكان يكتب على المستخرج العبارة التالية : هذه صورة نقلت من سجل الباب العالى المحفوظ بخزينة السجلات بمحكمة مصر الكبرى . وأقدم تلك المستخرجات ، عقد يرجع تاريخه الأصيل إلى ١٦ رجب سنة ١١١٦ هـ ، أما تاريخ المستخرج فهو ٢٥ ربيع سنة ١١٦١ هـ .

وبعد - فالذى أرجوه من وراء هذا العرض السريع لما تضمنه مجموعة دير سانت كاترين من وثائق ، هو أن ألفت النظر إلى ما بها من معلومات تاريخية واجتماعية وأثرية ، وإلى ضرورة وجود نسخة منها على الميكروفيلم بأحدى مكاتب القاهرة ، لأن النسخة المحفوظة منها بمكتبة جامعة الاسكندرية تكاد تكون بعيدة عن مركز النشاط والبحث العلمى للدولة وهو مدينة القاهرة .

احمد محمد عيسى